

المقاومة الشعبية في فلسطين
ضد
الاحتلال الاسرائيلي

إرث الشهيد زياد أبو عين



المقدمة

بعد مرور ٦٧ عامًا على بداية التهجير القسري للشعب الفلسطيني إبان النكبة عام ١٩٤٨، وانقضاء ٤٨ عامًا على الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية عام ١٩٦٧، لا زالت تواصل إسرائيل فرض سيطرتها وهيمنتها على حياة الشعب الفلسطيني بالقرعة، وتتمادى في انتهاكاتنا الممنهجة لحقوقه وارضه وموارده، مدعومة بحصانة سياسية وقانونية من قبل المجتمع الدولي الذي منحها الاستثنائية وثقافة الافلات من العقاب.

في المقابل، لا يزال أبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن وفي أرجاء العالم كافة صامدين، ويناضلون من أجل استعادة حقوقهم الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف والمعترف بها دولياً. وقد ابتكروا من خلال خبرة المواجهة المباشرة مع الاحتلال نماذج مختلفة، شكلت حالة نضالية يومية لمقاومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي وحكمه الاستبدادي.

نحي هذا العام ذكرى مرور ١٠ أعوام على انطلاق شكل جديد من أشكال المقاومة الذي نشأ كنتيجة لاستشراء الغضب الشعبي الناجم عن بناء جدار الفصل العنصري في القرى الفلسطينية المنتشرة في مختلف مناطق الضفة الغربية. واليوم يتبذع الفلسطينيون أدوات جديدة لمواجهة التحديات المترتبة على الإستيلاء الإسرائيلي غير المشروع لأراضيهم، وتشمل هذه الوسائل زراعة الأشجار وإجراء فعاليات مختلفة (منها على سبيل المثال لا الحصر مباريات كرة القدم والمظاهرات السلمية وإنشاء القرى البدائية) كهدف تصدّر عناوين الصحف وإرسال رسالة واضحة إلى الرأي العام العالمي وصناع القرار السياسي في بروكسل وواشنطن، وإلى عواصم العالم كافة: كفى للنواطين، وكفى للإفلات من العقاب، ولا بد للاحتلال أن ينتهي.

المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي

يرجع تاريخ حركة المقاومة الفلسطينية إلى فترة الانتداب البريطاني على فلسطين عندما بدأ الفلسطينيون بتنظيم الاعتصامات السلمية ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، والمسيرات الحاشدة احتجاجاً على وعد بلفور المشؤوم والاحتلال البريطاني لفلسطين. غير أن حركة المقاومة الشعبية الأكثر ثباتاً والتي عمت أرجاء الأرض الفلسطينية كافة يعود تاريخها إلى الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣). وقد واجهت إسرائيل الانتفاضة الأولى بوحشية معتمدة سياسة "تكسير العظام" الذي أطلقها رئيس وزراء الاحتلال آنذاك "يتسحاق رابين" وانتهجت سياسات الاعتقال الجماعي والقتل العمد، ومجموعة من التدابير الأخرى التي تهدف إلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني وتحطيمها.

رداً على إقامة جدار الضم والتوسع الإسرائيلي والمستوطنات غير القانونية، تنامت حركات وتجمعات ولجان سلمية متعددة في الأرض المحتلة. المخيلة الحاذية للحداد والمستوطنات، وبشرت الحركات الوطنية المحلية بدءاً من بورين وكفر قدوم والتي صاح ولبلعين ونغلبين إلى الشيخ حراح والمعصرة والكريزان والخليل مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بطرق سلمية سرعان ما جذبت اهتمام العديد من النشطاء الأجانب من فيهم نشطاء إسرائيليين انضموا لاحقاً إلى الحركات الوطنية المحلية.

لم توفر قوات الاحتلال جهاً في جسم الكفاح الشعبي، واستهدفت نشطاء المقاومة الفلسطينية، وقادتها، ولاحتقتهم خشية نجاحهم في تعبئة ممارساتها الاستعمارية والكشف عن وجه الاحتلال الحقيقي وتحالفه مع المستوطنين أمام العالم، فقتلت عدداً منهم مع سابق الاصرار والترصد، فأسقطت الشهيد مصطفى التميمي، شهيد المقاومة الشعبية الأول في عام ٢٠٠٩، تبعه الشهيد باسم أبو رحمة والشهيدة جواهر أبو رحمة في العام ٢٠١١.

وواصلت إسرائيل سياسة التصفية لنشطاء المقاومة، وكان من أبرز الأمثلة ما حدث في ١٠ كانون ثاني ٢٠١٤ عندما كان الوزير الشهيد زياد ابو عين رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان يقود مظاهرة سلمية على الأراضي المهددة بالمصادرة لصالح الاستيطان الإسرائيلي في قرية ترمسعيا الواقعة شمال-شرق مدينة رام الله. وكان الهدف من المظاهرة السلمية زراعة أشجار الزيتون في أراضي القرية التي لا يتمكن الفلسطينيون من الوصول إليها بسبب منعهم من قبل المستوطنين الإسرائيليين بشكل غير قانوني وبدعم مطلق من جيش الاحتلال الإسرائيلي. وقد استنشرت القوات الإسرائيلية الحشد السلمي وانحلت على الوزير أبو عين ضرباً بأعقاب البنادق، وأجبرته على استنشاق كمية كبيرة من الغاز المسيل للدموع بينما كان أحد الجرحى الإسرائيليين قابضاً على عنقه. على إثر ذلك، وقع الوزير أبو عين على الأرض واستشهد بعد ساعات عدة تاركاً وراءه إرثاً وطنياً ونضالياً يجتذى به على الصعيد الوطني وزوجته متقلة بالحرث وأربعة أبناء على الصعيد الإنساني. ولم يشفع له مصبه في الحكومة الفلسطينية ولا الطبيعة السلمية لاحتجاجه في درء وحشية قوات الاحتلال الإسرائيلي.

إن استشهاد أبو عين، تماماً مثل استشهاد جميع الفلسطينيين الذي قتلوا أثناء ممارستهم لحقوقهم القانوني والطبيعي في المقاومة السلمية، هو اغتيال متعمد لتهج المقاومة الشعبية والقادة الميدانيين الذين يواجهون جرائمه ويفضحون انتهاكاته المنظمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

إن أكثر ما يقلق إسرائيل هو المقاومة الشعبية والإرادة في تعزيز الحق الفلسطيني، ومواجهة القمع والعنف والافتقار والقتل بالمقاومة السلمية وزراعة الأرض وتثبيت الوجود.

يحتشد الفلسطينيون في الوقت الراهن في النهوض بحقوقهم وترسيخها عبر حالات سياسية ودبلوماسية متطورة وفعالة تشمل إطلاق استراتيجيتهم في تدويل القضية الفلسطينية وإعادة تأهيل إلى حضن التشريعية الدولية، الأمم المتحدة، بما فيها الوصول إلى الهيئات الدولية والانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية والحاكم. ويسعون على الصعيد الداخلي إلى تعزيز المقاومة السلمية وإطلاق مبادرات المجتمع المدني مثل حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات. وقد خلقت هذه المبادرات زخماً سياسياً مكثراً بشكل ملحوظ للشعب الفلسطيني ومناصرتهم وزادهم عزماً وإرادة. ومما لا شك فيه أن المجتمع الدولي سوف يستمر في السلام عن طريق دعمه للمساعي السلمية الفلسطينية الرامية إلى محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها المنظمة للقانون الدولي وجرماتها للفلسطينيين من حقوقهم، ولذلك يصبح إكفاء ثقافة الحصانة والإفلات من العقاب المنوطة لإسرائيل بواسطة صناع القرار السياسي في جميع أنحاء العالم مطلباً أساسياً نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والوصول إلى سلام عادل ودائم قائم على مبدأ حل الدولتين.

المجتمع الدولي والمقاومة الشعبية الفلسطينية

تصّ القوانين الدولية على أهم الحقوق الأساسية، وهي حق تقرير المصير، والحق في الحرية، واللذان يعتبران حقان ثابتان غير قابلين للتصرف بموجب ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وضمن هذا السياق القانوني رفض المجتمع الدولي بالإجماع أشكال الاستعمار كافة.

لا يشمل المشروع الاستيطاني الإسرائيلي بناء وحدات سكنية على الأرض الفلسطينية فحسب، بل يطوي أيضاً على الانتهاكات التالية من ضمن أمور أخرى: (١) إقامة شبكة واسعة من الطرقات تربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض وبدولة إسرائيل، و(٢) تشييد جدار الضم والتوسع الذي يضم على أرض الواقع ٩ بالمائة من أرض الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس الشرقية حيث يعيش قرابة ٨٥ بالمائة من المستوطنين الإسرائيليين، و(٣) وتنشيع نظام قانوني مشوّه يمنح المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية مزايا وامتيازات يتمتعون بها بوصفهم مواطنين إسرائيليين، فيما تتصل حكومة الاحتلال من منح الحقوق ذاتها إلى الفلسطينيين الذين يعيشون في نفس المنطقة. وبغية تشجيع المستوطنين للعيش في الأرض الفلسطينية المحتلة، تقدّم الحكومة الإسرائيلية حوافر مالية، وقد أزالّت بالفعل جميع المعوقات المادية والقانونية التي من شأنها أن تحكّ من حركة المستوطنين والاستيطان داخل أرض دولة فلسطين المحتلة. وقد كانت إسرائيل فعالة جداً في تحقيق أهدافها، إذ ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية بمعدل ٥,٣ بالمائة خلال العقد الأخير فيما بلغ النمو السكاني الإسرائيلي في إسرائيل للفترة نفسها حوالي ١,٨ بالمائة.

تستمر إسرائيل في انتهاك حق الفلسطينيين في تقرير المصير وهو حق ثابت غير قابل للتصرف عبر توسيع مستوطاتها غير القانونية داخل أرض دولة فلسطين المحتلة. وقد أكدت العديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم منها على سبيل المثال القرار رقم ٢٥٣٥ الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٦٩ والذي يؤكد على "الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني". ويعيد أيضاً القرار رقم ٢٦٤٩ الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٧٠ التأكيد على أهمية حق تقرير المصير، وينص على أن الأمم المتحدة "تؤكد شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، والمعترف بحقها في تقرير المصير، لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها".

ويعترف المجتمع الدولي بحق الشعوب المضطهدة في مقاومة قوى الاستعمار بوصفه حقاً غير قابل للتصرف، ويشمل ذلك القرار رقم ٢٣٢٦ الصادر عن الأمم المتحدة الذي "يعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه"

علاوة على ذلك، أكد الاتحاد الأوروبي في مناسبات عدة على "الحق الشرعي للفلسطينيين في تنظيم المظاهرات السلمية والمشاركة فيها". وبصفة عامة يدعم المجتمع الدولي حق الشعب الفلسطيني في المقاومة الشعبية السلمية.

كما ضم المجتمع المدني الدولي صوته إلى الأصوات الداعمة للنضال الفلسطيني، وشبهوه بالنضال العالمي ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وفي بيان بمناسبة ذكرى مرور ٢٥ عاماً على إطلاق سراح نلسون مانديلا من السجن، قال الفنان الأرحنتيني الحائز على جائزة نوبل للسلام والأستاذ أحمد كثرادا رفيق مانديلا في السجن لمدة ٢٠ عاماً والمناضض لنظام الفصل العنصري: "أي صراع يمكن أن يكون اليوم رمزاً للنضال ضد الظلم من أجل الحرية، ولانتصار الحق على القوة، وتحقيق العدالة ومعاقبة المعتدين أكثر من النضال الفلسطيني؟ سياسات إسرائيل الاستعمارية والعنصرية سواء في الضفة الغربية أو داخل حدود دولة إسرائيل هي دليل واضح على أننا نشهد ولادة جديدة لنظام الفصل العنصري، علينا جميعاً ألا نتسامح معها". وقد كانت هذه نفس الرسالة التي عبر عنها أيضاً العديد من الأحزاب السياسية والبرلمانات والجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني.

إن المجتمع الدولي مطالب اليوم باتخاذ إجراءات واضحة لحاسبة إسرائيل على قمعها الوحشي للمضطهرين الفلسطينيين السلميين واستمرار انتهاكاتها الفاضحة للقانون الدولي. وقد شهد العديد من الدبلوماسيين الدوليين المظاهرات التي يقوم بها الفلسطينيون، وحضروا محاكمات عسكرية ضد مدنيين فلسطينيين كانوا قد شاركوا في المقاومة الشعبية، وعلى الرغم من أهمية ذلك إلا أنه غير كاف، فقد آن الأوان أن تتوقف الدول عن معاملة إسرائيل على أنها دولة فوق القانون.



عين حجلة

بحلول نهاية شهر كانون الثاني ٢٠١٤، أعلنت اللجان الشعبية التي قادت فعاليات المقاومة الشعبية، وقامت بالتنسيق لها في أرجاء دولة فلسطين كافة، عن بناء قرية "عين حجلة" نسبة إلى قرية كنعانية قديمة في وادي الأردن، والتي تعود اليوم إلى ملكية الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية. وقد سحقت الكنيسة بإنشاء القرية دعماً منها للتطلعات الفلسطينية المشروعة و باعتبارها وسيلة لحماية الأرض المهددة بالمصادرة لصالح المستوطنات الخيطة بها.

وعندما تأسست قرية "عين حجلة" أصدر المنظّمون بياناً جاء فيه: "نحن بنات وأبناء فلسطين نعلن اليوم عن إعمار عين حجلة ضمن حملة ملح الأرض في منطقة الأغوار الفلسطينية". وقد اجتذبت الفعالية المئات من النساء والرجال والنشطاء من مختلف أنحاء الضفة الغربية والقدس. واسم الحملة "ملح الأرض" هو اسم مستوحى من إنجيل متى ١٣: ٥ من الكتاب المقدس: "أنتم ملح الأرض، ولكن إن فسد الملح فيماذا يُملح؟ لا يصلح بعد شيء إلا لأن يُطرح خارجاً ويُفاس من الناس".

ومثلما هو الحال في قرية "باب الشمس" (التي أنشئت لمواجهة التوسع الاستيطاني في منطقة القدس الشرقية)، جاء إنشاء قرية "عين حجلة" تغييراً صريحاً وعملياً عن الرفض الشعبي للتعدّي الاستيطاني الإسرائيلي على وادي الأردن، وقد تمّ بالتنسيق الكامل والتعاون بين مختلف اللجان الشعبية والنشطاء الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية.

فرضت السلطات الإسرائيلية حصاراً على القرية ومنعت الإمدادات الغذائية والطواقم الطبية من الوصول إليها، كما قطعت الإمدادات المائية عن سكان القرية. علاوة على ذلك، داهم الجيش الإسرائيلي المنطقة في مناسبات عدة، مما أدى إلى إصابة عدد من المواطنين. وفي ٦ شباط دمّرت قوات الاحتلال الإسرائيلية القرية بومتها، واعتمدت على سكانها والطواقم الطبية وأحد المصورين العاملين في تلفزيون فلسطين.

واستمرت الفعاليات في قرية "عين حجلة" لمدة أسبوع كامل تقريباً، — زرع المشاركون خلاله الأشجار، وقاموا بتوكيب الألواح الشمسية، واستضافوا الدبلوماسيين والرعاة السياسيين ورجال الدين. كما نظّم المشاركون فعاليات ثقافية عدة قبل قيام القوات الإسرائيلي بتدمير القرية واعتقال النشطاء وانتهاء حقوق الملكية للكنيسة اليونانية الأرثوذكسية التي سحقت للمحتجين السلميين باستخدام أراضيها.

بلعين

يبلغ عدد سكان قرية بلعين حوالي ٢٠٠٠ نسمة، وتقع القرية على مسافة ١٦ كلم غرب مدينة رام الله، وتبلغ مساحتها الكلية نحو ٤٠٠٠ دونماً (حوالي ١٠٠٠ فدان). وقد صادرت إسرائيل المئات من الدونمات من أراضي القرية لصالح توسيع المستوطنات المجاورة، وإفساح الطريق لبناء جدار الفصل العنصري. يحيط بقرية بلعين عدد من المستوطنات غير القانونية منها "موديعين ومثاتياهو وكريات سفر".

وفي ٢٠ نيسان ٢٠٠٤، تلقى المجلس القروي في بلعين أمراً عسكرياً ينص على مصادرة نصف أراضي القرية على الأقل لغرض بناء جدار الفصل والضم. وفي غضون أقل من أسبوع عقد مجلس القرية اجتماعاً مع العائلات وأصحاب الأراضي الواقعة في المناطق المحددة للمصادرة بغية التباحث في الخطوات التي يمكن اتخاذها لمقاومة الأمر العسكري. وعليه تم تشكيل لجنة شعبية لمناهضة الجدار والاستيطان تتألف من ١٣ عضواً مكلفاً بتابعة هذه المسألة على المستوى القانوني، وتنظيم فعاليات مقاومة سلمية شعبية تشمل المظاهرات والاعتصامات ونشاطات أخرى مشابكة.

لكن في ٢٠ شباط ٢٠٠٥، أرسلت إسرائيل جرافاتها وبدأت بتدمير القرية، وفي ذلك اليوم تجمع العشرات من أهل القرية لتحقيق هدف واحد هو منع الجرافات من العمل. وبالفعل نجح أهل القرية في إيقاف عمل الجرافات. ولمواجهة ذلك، عززت إسرائيل من وجودها العسكري عن طريق إرسال وحدات عسكرية إضافية إلى القرية، ولقد لم يدم عمر نجاح أهل القرية طويلاً. ومع ذلك استمرت المظاهرات في القرية على خلفية الدمار الذي تسببت به الجرافات الإسرائيلية وأدركت لجنة المقاومة الشعبية أهمية اللجوء إلى الإبداع والابتكار لاستقطاب الإعلام المحلي والعالمي. ومن أبرز الصور التي نجحت المقاومة في إيصالها إلى العالم صورة المتظاهرين وهم جالسون على الأرض ومكبون بالأنشجار لمنع الجرافات الإسرائيلية من اقتلاعها.

وبعد حوالي ثلاث سنوات من المقاومة المستمرة وتحديداً في ٤ أيلول ٢٠٠٧، نجح أهالي قرية بلعين في انتزاع حكم من المحكمة العليا الإسرائيلية يقضي بتغيير مسار الجدار من بلعين وإعادة حوالي ١٢٠٠ دونماً لأهالي القرية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف خسرت القرية شهيدتين هما باسم أبو رحمة وجواهر أبو رحمة، كما اعتقلت السلطات الإسرائيلية أكثر من ٢٠٠ فلسطينياً، وحرقت ما يزيد عن ١٥٠٠ مواطناً من أهل القرية. وقد ضرب أهل قرية بلعين أروع نماذج الضال ومقاومة الإرهاب والقمع الإسرائيلي بالوحدة والعزيمة – نحن أنقواهم لا يمكنكم هزئتنا – وأصبحت بلعين مثال يُحذى به ليس فقط في فلسطين بل في جميع أنحاء العالم.

من الجدير ذكره هنا أن هذا العام يصادف الذكرى العاشرة لبدء مقاومة الجدار والاستيطان في قرية بلعين.

© WAFPA

نبذة موجزة عن حياة الشهيد القائد زياد أبو عين

وُلد زياد محمد أحمد أبو عين في ٢٢ تشرين ثاني ١٩٥٩ في مخيم قدورة للاجئين الفلسطينيين. ينحدر الشهيد من عائلة لاجئة أُجبرت على النشرد من قرية دير طريف بالقرب من مدينة اللد. ويعتبر الشهيد زياد أبو عين من رموز النضال الوطني الفلسطيني، وقد تعرض للاعتقال مرات عدة لفترات طويلة. حيث تم اعتقاله لأول مرة في ٤ تشرين ثاني ١٩٧٧ عندما كان في الثامنة عشرة من العمر بينما كان يرأس مجموعة "الشباب الفلسطينيين" المكلفة بتنظيم الفعاليات الوطنية في مدبنتي رام الله والبرقة، ثم أُعيد اعتقاله للمرة الثانية في ٢١ آب ١٩٧٩ في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ملاحقة الموساد الإسرائيلي له بالتنسيق مع الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية بتهمة القيام بعمليات عسكرية داخل فلسطين المحتلة وخاصة عملية طبريا التي وقعت بتاريخ ١٤ أيار ١٩٧٩. وقد تم توقيفه في السجون الأمريكية مدة ثلاث سنوات على الرغم من أن الأمم المتحدة كانت قد أصدرت سبعة قرارات لصالح أبو عين مطالبة بإطلاق سراحه، ومن هذه القرارات القرار رقم ١٧١/٣٦ الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٨١. وفي العام ١٩٨٢ حكمت إسرائيل عليه بالسجن مدى الحياة. وفي هذا الشأن تطوع العديد من الحامين الدوليين والعرب والفلسطينيين لممثله في الحكومة برئاسة الحامي الأمريكي عضو الحرب الديمقراطي رمزي كلارك.

© WAFPA

نبذة موجزة عن حياة الشهيد القائد زياد أبو عين

وُلد زياد محمد أحمد أبو عين في ٢٢ تشرين ثاني ١٩٥٩ في مخيم قدورة للاجئين الفلسطينيين. ينحدر الشهيد من عائلة لاجئة أُجبرت على النشرد من قرية دير طريف بالقرب من مدينة اللد. ويعتبر الشهيد زياد أبو عين من رموز النضال الوطني الفلسطيني، وقد تعرض للاعتقال مرات عدة لفترات طويلة. حيث تم اعتقاله لأول مرة في ٤ تشرين ثاني ١٩٧٧ عندما كان في الثامنة عشرة من العمر بينما كان يرأس مجموعة "الشباب الفلسطينيين" المكلفة بتنظيم الفعاليات الوطنية في مدبنتي رام الله والبرقة، ثم أُعيد اعتقاله للمرة الثانية في ٢١ آب ١٩٧٩ في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ملاحقة الموساد الإسرائيلي له بالتنسيق مع الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية بتهمة القيام بعمليات عسكرية داخل فلسطين المحتلة وخاصة عملية طبريا التي وقعت بتاريخ ١٤ أيار ١٩٧٩. وقد تم توقيفه في السجون الأمريكية مدة ثلاث سنوات على الرغم من أن الأمم المتحدة كانت قد أصدرت سبعة قرارات لصالح أبو عين مطالبة بإطلاق سراحه، ومن هذه القرارات القرار رقم ١٧١/٣٦ الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٨١. وفي العام ١٩٨٢ حكمت إسرائيل عليه بالسجن مدى الحياة. وفي هذا الشأن تطوع العديد من الحامين الدوليين والعرب والفلسطينيين لممثله في الحكومة برئاسة الحامي الأمريكي عضو الحرب الديمقراطي رمزي كلارك.

تصدر اسم الشهيد زياد أبو عين رأس قائمة السجناء الذين تم تحريرهم في العام ١٩٨٣ جراء صفقة تبادل الأسرى، ومع ذلك فقد اختلفت أجهرة الاستخبارات الإسرائيلية أبو عين أثناء عملية تحرير الأسرى في مطار اللد، حيث كان من المفترض نقل الأسرى المحررين إلى القاهرة ومنها إلى الجزائر. إلا أنه تم إطلاق سراح أبو عين ضمن صفقة تبادل الأسرى في ٢٠ أيار ١٩٨٥ تحت رعاية المبعوث النمساوي لكن ألفت إسرائيل القبض عليه مرة أخرى ووضعتة تحت الاعتقال الإداري لمدة شهرين. ومرة أخرى تم اعتقاله ووضعه تحت الاعتقال الإداري في العام ٢٠٠٢ خلال الانتفاضة الثانية إلى جانب القادة مروان وأحمد البرغوثي. أطلق سراحه في العام ٢٠٠٣.

شغل الشهيد أبو عين مناصب عدة من أهمها انتخابه عضواً في المجلس الثوري لحركة فتح، ورئيساً لجمعية مقاومة الجدار والاستيطان برتبة وزير في العام ٢٠١٤، ووكيلاً لوزارة الأسرى والمحررين في العام ٢٠٠٦. كما شغل الشهيد منصب عضو في هيئة التوعية والتنظيم (رئيس لجنة الأسرى) في مجلس التوعية ٢٠٠٣-٢٠٠٧، ورئيس رابطة مقاتلي الثورة القدامى عام ١٩٩٦، وعضو اللجنة الحركية العليا لحركة فتح عام ١٩٩٥، ومدير هيئة الرقابة الداخلية في حركة فتح في الضفة الغربية عام ١٩٩٣، وعضو اتحاد الصناعيين الفلسطينيين عام ١٩٩١. استشهد المناضل أبو عين في ١٠ كانون أول ٢٠١٤ عندما قام جنود الاحتلال الإسرائيليين بضربه على رأسه وصدره بأعقاب بنادقهم وأجبروه على استنشاق الغاز المسيل للدموع أثناء قيادته لمظاهرة سلمية في قرية ترمسعيا القريبة من رام الله.



إرث الشهيد زياد أبو عين

بعد أيام قليلة على الاحتلال الإسرائيلي لمسقط رأسي أريحا في العام ٦٧، اعتقلني جنود الاحتلال وأنا أكتب على الجدار في الطريق "يسقط الاحتلال، فلسطين حرة". كان هذا عملاً من أعمال المقاومة السلمية لكنه أدى بطفل يبلغ من العمر ١٣ ربيعاً إلى دخول لسجن للمرة الأولى في حياته. ومنذ اليوم الأول للاحتلال لم تتهاون إسرائيل مع حب طفل أعرل لأرضه ووطنه، وقد جاءت رسالتي قوية مدوّية لم يستطع حتى الضباط الإسرائيليون بحجورهم العسكرية التعامل معها.

منذ العام ١٩٦٧، زحخت إسرائيل بما يقارب ٩٠,٠٠٠ فلسطيني في معتقلاتها، المئات منهم من الأطفال، وقتلت آلافًا آخرين. وما تزال تفرض على أبناء شعبنا سياسات العقاب الجماعي التي من أخطرها الاستمرار في بناء المستوطنات التي تلتهم أراضي دولتنا الفلسطينية المحتلة. إن المقاومة الشعبية ما هي إلا ردة فعل طبيعية لشعب يزرع تحت الاحتلال الإسرائيلي وعصابات المستوطنين الإرهابيين الذين بدافع أنواع الاحتلال العسكري في العصر الحديث واضطر لمواجهة جنود الاحتلال الإسرائيليين ومصادر رزقهم، ويقتلون ويحرقون المئات الكراهية والحقدهم يحرقون الأشجار ويعتدون على المساجد والكنائس، وعلى ممتلكات المواطنين ومصادر رزقهم، ويقتلون ويحرقون المئات من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. وعلى مدى نصف قرن تقريباً، ناضل الفلسطينيون وما يزالون من أجل حريتهم واستقلالهم بينما يقف العالم متفرجاً لا يحرك ساكناً ويفض الطرف عن واحد من أبشع أشكال السيطرة الاستعمارية ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي.

صاقت الحكومة الفلسطينية على برنامج سلمي خال من العنف لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وفيما يستمر الدعم العالي للمقاومة الشعبية السلمية بما في ذلك حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، شاركنا في حملات دبلوماسية لحماية حقوق الشعب الفلسطيني وتعزيزها، من أهمها الاعتراف بحدود دولة فلسطين، وانضمامها إلى جمعية الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية. وتتمتع اليوم فلسطين بمكانة قانونية راسخة بحكم القانون، وتحظى باحترام دولي أكثر من أي وقت مضى.

قتل جنود الاحتلال الإسرائيليون الوزير المناضل زياد أبو العين وهو يزرع أشجار الزيتون في الأراضي المهجدة بالمصادرة لصالح المستوطنات الإسرائيلية في قرية ترمسعيا، وتعكس صورة جنود الاحتلال وهم ممسكين بعنق الوزير، وقمعهم لمسيرة سلمية يشارك فيها فلسطينيون وإسرائيليون ومتضامنون أجنبى وحشية واحتلال إسرائيلي بغض النظر عما إذا كانت وسائل النضال سلمية أو غير ذلك. وكان الشهيد الوزير أبو عين واحداً من آلاف المدنيين الفلسطينيين الذي استشهدوا وهم يقاومون سلباً الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي مدافعين عن وطنهم وكرامتهم.

سوف يستمر الشعب الفلسطيني في السير بخطوات ثابتة في نضاله نحو الحرية والاستقلال. ولم يزدني زحني في السجن لجرد كتابة "تحيات فلسطين" على الجدار إلا إصراراً، ولم يحقق وجود الآلاف من المعتقلين الإداريين الفلسطينيين، وهدم المنازل كإجراء عقابي، والتهجير القسري، ومصادرة الأراضي، والهجمات الإرهابية، وعمليات القتل مثل قتل الوزير أبو عين شيئاً سوى تقوية عزيمتنا لتحقيق حقوقنا الوطنية. لن نتحج قوى الاحتلال الأجنبية أبداً في قمع الشعوب المتفضة وكسر شوكتها، وحركة المقاومة السلمية الشعبية الفلسطينية ما هي إلا تذكير دائم بهذه الحقيقة.

د. صائب عريقات

S. Sraik

عضو اللجنة التنفيذية
منظمة التحرير الفلسطينية